جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

دور البحث العلمي في التعريف بمشكلة وحجم الجرائم في الأردن ١٩٩٠-١٩٩٧م

عبدالمهدي عبدالله السودي

٢٠٠١م

دور البحث العلمي في التعريف بمشكلة وحجم الجرائم في الأردن ١٩٩٠-١٩٩٧م

عبد المهدي عبد الله السودي

دور البحث العلمي في التعريف بمشكلة وحجم الجرائم في الأردن ١٩٩٠-١٩٩٧م

مقدمـــة

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي لم يخل منها مجتمع من المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ. وقد تطورت وتعقدت أنماط الجرائم وأساليب تنفيذها تمشياً مع التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية وثورة المعلوماتية التي اكتسحت العالم كما تعددت بالمقابل وسائل الضبط والوقاية التي يستخدمها الإنسان للحد من انتشارها والتقليل من حجمها وآثارها.

وعلى الرغم من أن المجتمعات العربية لا تزال في غالبيتها مجتمعات لها عاداتها وتقاليدها وترابطها الأسري والاجتماعي، وعقيدتها الإسلامية التي تحد من انتشار الجريمة، إلا أنها وكغيرها من دول العالم، شهدت تزايداً مستمراً في حجم الجرائم وبخاصة في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها سائر البلدان العربية والتي من أبرزها زيادة نسبة التحضر، وبروز المدن الكبرى ذات الأحياء الفقيرة ذات الخدمات المتدنية والمكتظة بالسكان، والتي يسكنها خليط من أبناء الطبقات العاملة والمهاجرين من الأرياف والعمالة الوافدة والتي تشكل بيئة مناسبة لنمو الجرائم وتعدد أشكالها وأنماطها وأساليب تنفيذها.

وفي ضوء زيادة معدلات الجرائم في الدول العربية فقد أدركت هذه الدول وجود حاجة ماسة إلى ضرورة العمل الجاد على الصعيدين الرسمي والشعبي لمكافحتها والحد من انتشارها عن طريق سن التشريعات وإنشاء

المحاكم وتعزيز الأجهزة الأمنية ومؤسسات رعاية الأحداث وغيرها من المؤسسات التطوعية، كما لجأت إلى حملات توعية عبر وسائل الإعلام إضافة إلى عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات التي تهدف إلى تدارس هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها ودوافعها والتعاون على حلها من خلال تبادل المعلومات والمعاهدات الثنائية والجماعية ومحاربة الجريمة عبر الحدود وإنشاء المراكز والمعاهد الأمنية المتخصصة لدراسة هذه الظاهرة وتدريب الكوادر المؤهلة للتعامل معها مثل أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية التي تعقد الندوة في رحابها.

كما تنبه العلماء من مختلف التخصصات القانونية والإجرامية والاجتماعية والنفسية وإلى ضرورة إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث العلمية الموضوعية حول الجريمة وذلك من أجل التعرف على أحجامها واتجاهاتها وتوزيعها ودوافع ارتكابها وأبرز الخصائص النفسية والاجتماعية لمرتكبيها ولكننا ما زلنا من قلة الدراسات العلمية والبحث العلمي في هذا المجال.

وقد توصل العلماء من خلال الدراسات والأبحاث العلمية التي أجريت حول هذه الظاهرة إلى عدة نظريات حاولت كل واحدة منها تفسير هذه الظاهرة بشكل عام وإلى تفسير السلوك الاجرامي بشكل خاص ومن أبرزها:

١ـ النظريات البيولوجية.

٢ـ النظريات النفسية.

٣ـ النظريات الاجتماعية والاقتصادية.

مبررات الدراسة

تم اختيار هذه الدراسة لعدة أسباب من أبرزها ما يلي :

١ـ نقص الأبحاث العلمية التي تحاول دراسة هذه الظاهرة وتفسير الزيادة السنوية المستمرة في معدلات الجرائم، وبخاصة في العقد الأخير وبشكل أصبحت معه تشكل خطورة على سلامة وأمن المجتمع وتؤثر سلبياً على الرأي العام والشعب الأردني وبخاصة من حيث الحجم والنوعية والأخطار المترتبة عليها .

٢ ـ قلة الدراسات والأبحاث التحليلية المتخصصة حول حجم الجرائم العامة في الأردن إذ تركز غالبية الدراسات على دراسات فرعية لبعض الجرائم في مناطق الأردن كالسرقة، والانحراف أو التركيز على التقارير الإحصائية التي تهتم عادة بإعداد أنواع الجرائم في مناطق معينة دون غيرها .

٣ـ قلة الدراسات والأبحاث التحليلية التي تهتم بتطور الجرائم عبر فترات زمنية طويلة للتعرف على معدلات الزيادة السنوية ودرجة الانتشار الجغرافي والاتجاهات .

٤ـ قلة الدراسات والأبحاث التي تهتم بالتعرف على خصائص مرتكبيها وبخاصة ثقافتهم، وأعمارهم، وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والأيكلوجية والمهن والتعليم ودوافعهم لارتكاب الجريمة .

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور البحث العلمي في التعرف على حجم الجرائم في الأردن بمختلف أشكالها وأنواعها ومعدلات زيادتها السنوية وتوزيعها الجغرافي في أنحاء الأردن ومحاولة الوقوف على بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها .

منهجية الدراسة وخطتها

اعتمد الباحث في دراسته لهذه الظاهرة على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالأساليب الإحصائية الملائمة، ويقوم المنهج الوصفي التحليلي على وصف ظاهرة الجريمة في الأردن كما هي موجودة في الواقع وكما تدل عليها السجلات الرسمية وذلك من خلال مراجعة هذه السجلات خلال الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٧) ثم القيام بإجراء تحليل موضوعي لهذه البيانات ومحاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التي يفترض أن يكون لها صلة قوية في تشكيل هذه الظاهرة على النحو الذي هي عليه، وبخاصة أحجام ومعدلات الجرائم واتجاهاتها وانتشارها والظروف التي أحاطت بوقوعها، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها.

وانسجاماً مع هدف الدراسة وموضوعها فقد رأى الباحث أنه من الأجدى أن يدرس هذه القضايا خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (١٩٩٠-١٩٩٧م) ليتمكن من تقديم التحليلات والتفسيرات الأقرب إلى حجم هذه المشكلة وتطورها خلال عقد التسعينيات.

كما قام الباحث بمراجعة معظم الأدبيات العلمية التي كتبت في هذا المجال في الأردن وفي بعض الدول العربية من كتب ودوريات ومجلات وأبحاث ميدانية.

أما عن خطة الدراسة فقد قام الباحث بتقسيمها إلى أربعة مباحث رئيسية.

المبحث الأول: يتناول مفهوم الجريمة من النواحي القانونية والاجتماعية والاتجاهات النظرية التي حاولت تفسيرها.

المبحث الثاني: دور البحث العلمي في الكشف عن أحجام وأنواع واتجاهات الجرائم في الأردن ومعدلات الزيادة السنوية والانتشار الجغرافي على محافظات ومناطق المملكة.

المبحث الثالث : دور البحث العلمي في الكشف عن بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم في الأردن .

المبحث الرابع : دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة .

المبحث الأول : مفهوم الجريمة ونظرياتها

أ ـ مفهوم الجريمة

اختلف العلماء والمختصون في تفسير الجريمة وذلك نتيجة لاختلاف اختصاصاتهم وتوجهاتهم الفكرية والمهنية الأمر الذي أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف واحد متفق عليه للجريمة بل إلى عدة تعريفات أهمها التعريفات القانونية والاجتماعية .

١ ـ المفهوم القانوني للجريمة

تعرف الجريمة من الناحية القانونية بأنها «كل سلوك يحرمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو تدبير احترازي» [١] ويعرفها آخرون بأنها «الفعل أو الترك المخالف لنص القانون الجزائي المشرع من قبل الهيئة السياسية للمجتمع، والذي يتطلب بالضرورة النص على عقوبة مقررة محددة، أو غير ذلك من الإجراءات الاحترازية أو بدائل العقاب مما يتم تنفيذه في حالة الإدانة ضد المرتكب للفعل من قبل سلطة شرعية مكلفة بتنفيذ الأحكام» [٢] كما يعرفها آخرون بأنها «مخالفة لقاعدة من القواعد التي تنظم سلوك الإنسان في الجماعة» [٣]

---

(١) عبد الفتاح الصيفي . علم الاجرام . بيروت : ١٩٧٣م، ص ٦٩-٧٠ .

(٢) مصطفى عبد الحميد كارة . مقدمة في الانحراف الاجتماعي . بيروت : معهد الانماء العربي، ١٩٨٥م، ط . ١، ص ٢٤

(٣) رمسيس بنهام . المجرم تكوينا وتقويماً . بيروت : منشأة المعارف، ١٩٧٨م، ص ٦٦

ويعرفها آخر بأنها : «القيام بفعل مضاد للقانون الجنائي والذي يقوم به أفراد يحكم عليهم بحكم صادر عن المحكمة ويشير النص الإجرامي للشخص الذي لديه ميل قوي للسلوك المجرم»[1]

ولا يختلف تعريف الجريمة في القوانين الغربية عن القوانين العربية حيث يعرفها القانون الفرنسي بأنها : كل فعل أو امتناع عن فعل مسند إلى صاحبه ينص عليه القانون ويعاقب من أجله بعقوبة جزائية[2]

كما يعرفها القانون الأمريكي بأنها : ضرر محظور بمقتضى القانون الجنائي منسوباً إلى رجل عادي بالغ ارتكبه عن إرادة وقصد ويجب أن ينال عليه عقاباً معيناً في القانون[3]

وهكذا نرى أن التعريفات القانونية تركز على ارتباط الفعل بالإرادة والقصد وأن يكون مخالفاً لنص قانوني إذ لا عقوبة دون نص. والقانون لا يحمي ولا يفرق بين حسن النية أو سوء النية في بعض الحالات ما دام أن الشخص قد ارتكب الفعل المخالف للقانون.

٢ ـ المفهوم الاجتماعي للجريمة

ينظر علماء الاجتماع للجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مرضية رافقت الإنسان منذ نشوء المجتمعات الإنسانية وبالتالي فهي منتشرة بكل أشكالها وأنواعها في جميع المجتمعات المتقدمة منها والتقليدية. وهكذا فإن تجريم أي سلوك ما هو إلا حكم قيمي تصدره الجماعة على بعض التصرفات سواء

---

(١) عبد الرحمن العيسوي. سيكلوجية الجريمة والانحراف. بيروت : دار المعارف الجامعية، ص ٢٣ـ٢٤

(٢) عبود السراج، ص ٢٤

(3) Hall, Jerome. General Principal Law.2nd Ed. Bobbs Merill, 1960, p.18.

يعاقب عليها القانون أم لا وهكذا فمن المهم من وجهة النظر الاجتماعية التفريق بين السلوك الإجرامي والسلوك السوي بالاستناد إلى معيار اجتماعي وليس إلى معيار قانوني [1]

ويؤكد اتباع الاتجاه الاجتماعي في تفسير الجريمة إلى أهمية النظر إلى الجريمة باعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية ويرفضون حصر مفهوم الجريمة بالبعد القانوني فقط لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب الإنسانية للجريمة التي تعتبر ركناً أساسياً من أركانها، ويؤكد علماء الاجتماع على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة ولكن دون إهمال للجوانب القانونية [2]

وتعرف الجريمة من وجهة النظر الاجتماعية بأنها كل سلوك يخالف ما ترتضيه الجماعة والمجتمع من قيم وأعراف ومعتقدات. وهكذا فهي : كل فعل لا تقبله غالبية أفراد المجتمع ويشمل هذا المفهوم الجرائم القانونية وغير القانونية[3]

ب ـ الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة

خلق الإنسان مفطوراً على السعي المتواصل لإشباع حاجاته وتحقيق أهدافه وذلك تحقيقاً وانسجاماً من غريزة المحافظة على البقاء "Survival" وانتقل عبر التاريخ من إشباع هذه الحاجات والأهداف من الطرق العشوائية البدائية التي تعتمد على أسلوب المحاولة والخطأ وإشباع تلك الحاجات ولو على حساب الآخرين، إلى التقيد بالأساليب والطرق المشروعة والمنظمة

(1) Herma, Mannhcim. Comparative Criminalogy Routledge and Keyan, Paul. London. 1970, pp 22.

(١) محمد أبو عامر. دراسة في علم الإجرام والعقاب. بيروت، ١٩٨٨م، ص ٣١.

(٣) كاره، مصطفى عبد الحميد. مقدمة في الانحراف الاجتماعي. بيروت : معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢م، ط ٢، ص. ٢٤

التي حددتها الجماعة واتفق عليها أفراد المجتمع وضمن الأسس التي تسمح بها القيم والأعراف والمعتقدات الدينية والاجتماعية والثقافية.

والمشكلة التي واجهت المجتمعات عبر تاريخها الإنساني هي قصور الموارد المتاحة عن إشباع الحاجات الاجتماعية والإنسانية المادية منها والمعنوية المتزايدة باستمرار مما أوجد البيئة المناسبة لنشوء المنافسة والصراع وأنواع السلوك الإجرامي المختلفة، التي يتبعُها بعض الأفراد لإشباع حاجاتهم، وبخاصة تلك التي لا يمكن إشباعها بالطرق المشروعة والمقبولة من قبل المجتمع.

وأمام هذا التعقيد في الحياة الاجتماعية والسياسية المتمثل بوجود الفوارق الطبقية واختلاف القدرات العقلية والميول والاتجاهات والفرص المتاحة والفقر والغنى والفوارق الفردية والشخصية على مستوى الذكاء والطموح والاجتهاد، إضافة إلى نماذج التمييز العرقي والديني والطبقي والجنسي وغياب الفرص المتكافئة أمام الجميع، وتقصير النظم الاقتصادية والاجتماعية عن ضمان الأمن والحرية والعمل والتعليم والغذاء، كل هذه العوامل تساهم بطريقة أو بأخرى وتشكل بيئة مناسبة لارتكاب الجريمة.

ومما يساعد ويفاقم هذه التعقيدات تقصير المؤسسات الاجتماعية في القيام بالأدوار المطلوبة منها على مستوى التربية والتنشئة الاجتماعية والتثقيف والتعلم كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والنظم السياسية وغيرها.

إن تقصير المؤسسات الاجتماعية في أداء دورها في خلق جيل يؤمن بالقيم والأخلاق الفاضلة ويتمسك بتطبيق القانون والفضيلة والدين قد سهل أمر المجرمين وشجع على زيادة المجرمين في كل المجتمعات [1]

---

(١) إبراهيم عبد الرحمن. دراسات في علم الاجتماع الجنائي. الرياض: مكتبة دار العلوم، ١٩٨٥م، ص ١١١

وبناء على ذلك فقد تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير الجريمة والسلوك المنحرف، ولكن رغم هذا التنوع والاختلاف إلا أنها تشترك في افتراضات رئيسية تشير إلى أن البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية التي تحيط بالفرد هي المحرك والأساس للسلوك الإجرامي. ويقسم بعض العلماء هذه النظريات إلى عدة اتجاهات من أهمها ما يلي :

١ـ الاتجاه الجغرافي

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه بوجود ارتباط ذي معنى بين الظاهرة الإجرامية من ناحية الظروف الجغرافية والمناخية وفصول السنة من ناحية أخرى. وقد توصل بعض علماء الإجرام في أوروبا بشكل عام وفرنسا بشكل خاص من أمثال كتيلة واندريه جيري أن بعض الجرائم مثل الاعتداء على الأشخاص كانت أكثر شيوعاً في الأقاليم الغربية الجنوبية من الأقاليم الشمالية وأن هذه الجرائم تزداد في فصل الصيف، بينما تكثر جرائم الاعتداء على الأموال في الأقاليم الشمالية وتزداد في فصل أشهر الشتاء. وخلصوا إلى ما أسموه بقانون «الجريمة الحراري» الذي يشير إلى العلاقة بين الموقع الجغرافي وفصول السنة وبين أنواع معينة من الجرائم. كما اكتشفوا أن جرائم المال تحدث في المناطق الغنية أكثر من غيرها واستنتجوا أن لهذا السلوك الإجرامي علاقة بعدم عدالة توزيع الثروة في المجتمع بحيث ينقسم إلى فقراء وأغنياء [1]

وأشارت دراسات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الجرائم في بعض أشهر السنة أكثر من غيرها وبخاصة في أشهر الصيف كما بينت دراسات أخرى زيادة جرائم العنف بارتفاع درجة الحرارة.

---

(١) حسن المرصفاوي. البيئة والجريمة. عالم الفكر، المجلد السابع، عدد، ٧٩ـ٨٠.

٢ـ الاتجاه البيولوجي

يقول أنصار هذا الاتجاه بوجود علاقة وارتباط بين السلوك الإجرامي والتكوين البيولوجي للإنسان، ويركز اتباع هذا الاتجاه من أمثال سيزار لوجيروزو واندیکو فيري على أن السبب الرئيسي للجريمة يكمن في التكوين البيولوجي للإنسان ويجادلون بأن الإنسان المجرم له مواصفات بيولوجية فسيولوجية مميزة مثل حجم وشكل الجمجمة وبناء العضلات والصفات الشخصية كالمزاج، وذهبوا إلى حد الإدعاء بأن للمجرمين أشكال وبناء أجسام تختلف عن مثيلاتها من الأسوياء [١]

وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات كثيرة وبخاصة من فيري في كتابة (Criminal Socialogy) حيث رفع تساؤلات مشروعة حول عدم قدرة هذه النظرية على تفسير إقدام بعض الأشخاص دون غيرهم بارتكاب الجريمة وبخاصة أولئك المتشابهين في البنية الوراثية كالاخوان والاقارب وغيرهم ممن يخضعون لظروف ومؤثرات متشابهة من النواحي البيولوجية والاجتماعية والنفسية.

وأكد على أن الجريمة ذات اسس متنوعة ومعقدة عضوية ونفسية واجتماعية وبالتالي فلها أشكال تتغير حسب الظروف المختلفة للأشخاص والوقت والمكان والبيئة. وقال بأن الجريمة تخضع لتأثير ثلاثة عوامل رئيسية هي: العوامل الشخصية والعوامل الطبيعية والعوامل الاجتماعية [٢]

---

(١) عبود السراج. علم الإجرام وعلم العقاب، ١٩٨٥م، ط ٣، ص ١٨٥ـ١٨٦

(٢) حسن المرصفاوي، ص ٨١.

٣ـ الاتجاه النفسي

يعتقد أتباع هذا الاتجاه أن شخصية الفرد تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي يخضع لها خلال مراحل طفولته الأولى ونوعية التربية والمعاملة التي تعرض لها خلال هذه المرحلة وأنماط السلوك والمكافأة والعقوبة التي مارسها عليه الكبار

وهكذا فالأشخاص الذين يتعرضون في طفولتهم لخبرات سيئة ومؤلمة ولا يستطيعون مقاومتها فإنهم يلجؤون إلى كبت هذه الخبرة وما يرافقها من مشاعر الغضب والحقد والكراهية وحب الانتقام في منطقة اللاشعور، وقد تظهر هذه المشاعر على السطح لاحقاً ويمكن أن تنعكس على سلوك الفرد وقد تتخذ أحد أشكال الإجرام، بعكس الطفل السعيد الذي تعرض لخبرات سارة فإنها لا تختزن في منطقة اللاشعور سوى أنماط السلوك والخبرة اللذيذة التي تنعكس على حياته عند الكبر ويعتبر فرويد عالم النفس المشهور أحد أهم رواد هذه النظرية، حيث قسم النفس الإنسانية إلى ثلاثة أجزاء هي :

الذات : وهي الجزء الذي يحتوي على الميول والاستعدادات الموروثة واللاشعور

الأنا : وهي القسم العاقل من النفس والشعوري وهو المسؤول عن التكيف والتوفيق بين الغرائز والأخلاق.

الأنا الأعلى : وهو الجانب المثالي الذي يمثل ما يعرف بالضمير الذي يحتوي على المشاعر الإنسانية والدينية والأخلاقية الراقية.

ويفسر فرويد السلوك المنحرف نتيجة لعدم التكيف بين مكونات النفس الثلاث[1]

---

(١) آمال عبد الرحيم عثمان. علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية، ١٩٨٠، ص. ١٣٦ـ١٣٧

٤ـ الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

يقول أتباع هذه الاتجاه وعلى رأسهم دور كايم وتارد (Tarde) بأن الجريمة عبارة عن ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات وبالتالي فإنه يمكن تعلمها كغيرها من الظواهر من خلال التقليد والتعليم والاختلاط بالآخرين وينطبق على تعلمها ما يتطبق على تعلم غيرها من أنماط السلوك الإنساني[1]

كما يقول بعض أتباع هذا الاتجاه بوجود علاقة بين الجريمة ونوعية النظام الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع ومدى قناعة واحترام الأفراد لهذا النظام. ويجادلون بأن الجريمة تزداد مع تحرر الفرد من قيمه الاجتماعية والأخلاقية وعدم الاهتمام بالآخرين بينما تقل في المجتمعات التي تسود فيها الروابط الاجتماعية والاحترام والتعاون ويقدرون الفضيلة والقيم الخلقية باعتبار أن هذه الأمور تشكل رادعاً ذاتياً[2]

ومن أبرز النظريات الاجتماعية النظرية البنائية الوظيفية التي تؤكد على أن الجريمة ما هي إلا نتيجة لوجود خلل في البناء الاجتماعي ووظائفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، يؤدي إلى عدم تمكن بعض الأشخاص والجماعات من إشباع حاجاتهم أو تحقيق أهدافهم وطموحاتهم بالطرق والأساليب التي حددتها الأنساق الاجتماعية مما يدفعهم إلى محاولة تحقيقها عن طريق الجريمة. وهكذا فالشخص الذي يرغب ويطمح في الحصول على الثروة والمنزلة الاجتماعية بالطرق القانونية المشروعة ولكنه لا يتمكن من ذلك فإنه قد يحاول إشباعها بالطرق الملتوية والسلوك المنحرف

---

(١) عبود السراج، علم الاجرام والعقاب، ١٩٨١، ط ١، ص. ٣٠٩.

(2) Merton, R. Social Theory and Social Structure. The Free Press Glencoe, 1961, pp 131-160

مثل السرقة والتزوير والاحتيال وحتى القتل [1] وهكذا فإن الجريمة تحدث عندما يحصل تعارض وصراع بين الأهداف وبين الطرق المشروعة لتحقيقها[2]

ويحاول فريق آخر تفسير الجريمة على أساس التعارض والصراع بين الثقافة الرسمية (Offical Culture) وبين اتباع الثقافات الفرعية (Sub-Culture) إذ من المعلوم أن معظم المجتمعات تتكون من جماعات عرقية ودينية وطبقية تختلف في المصالح والقيم والمستويات الاقتصادية والثقافية. وهكذا تنشأ الجريمة نتيجة لشعور بعض اتباع الثقافات الفرعية بوجود تمييز أو ظلم أو حرمان أو عدم تكافؤ فرص بينهم وبين أتباع الثقافة الرئيسية يعيق طموحاتهم ويمنعهم من تحقيق وإشباع حاجاتهم وأهدافهم بالطرق المشروعة فيلجؤون إلى الجريمة لإشباعها. وحسب رأي أصحاب هذا الاتجاه فإن الجريمة لا تحدث في فراغ اجتماعي بل هي وليدة الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وتأتي الجريمة كرد فعل على الاختلالات في النظم والإنساق الاجتماعية والثقافية [3]

وهناك اتجاه آخر ينظر للجريمة باعتبارها أحد أنماط السلوك الاجتماعي الذي يتم تعلمه من خلال التقليد والاختلاط بالآخرين وبالتالي فإنه ينطبق على تعلم السلوك الإجرامي ما ينطبق على غيره من أنماط السلوك الأخرى

---

(1) Marshal, N. Criminal and its modification. N.Y. : Pergamon, International Library Press, 1979, p 49-50.

(2) Marsha, N. 1979, Criminal and its modification, pergamon International press, PP. 49 - 50.

(٣) حسن عيسى. السجون : مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإعلامية. الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨١م (مقال) ص ٦٧

من تعزيز ومكافأة وعقاب وتكرار وغيرها . ويؤكد أتباع هذا الاتجاه المسمى «المخالطة الفارقة Differential Association» الذي ينشأ في بيئة اجتماعية سيئة فإن احتمالية تحوله إلى الإجرام أكثر من الشخص الذي يعيش في بيئة سليمة . ويؤكدون على أن الاختلاط ليس هو العامل الحاسم في هذا الأمر بل نوعية هذا الاختلاط ومدى تأثر الشخص بمن يقلدهم أو يختلط بهم ولذلك يشدد أتباع هذا الاتجاه على أهمية التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والإعلامية في تحصين أبناء المجتمع ضد الجريمة من خلال ترسيخ القيم الأخلاقية والدينية الفاضلة والتشديد على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين والأعراف الاجتماعية وانتقاء الأصدقاء والأقران الأسوياء [1]

أما الاتجاهات النظرية الاقتصادية فتحاول تفسير الجريمة على أساس وجود اختلالات في النظم الاقتصادية وانعدام المساواة والظلم والحرمان الأمر الذي يؤدي إلى خلق جو من الحقد والكراهية بين أولئك الذين يملكون والمحرومين . وقد أكدت العديد من الدراسات على أن البيئة المتدهورة وتدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبطالة والحرمان والمجاعة هي من العوامل التي تساهم في انتشار الجريمة ، ومن أبرز هذه الدراسات تلك التي أجراها بونجر (Bonger) في أوروبا وكشفت عن وجود علاقة وثيقة بين الإجرام وتدني الظروف الاقتصادية والتفكك الأسري [2]

والدراسات التي أجراها جيفري (Jefferey) والتي كشفت عن وجود

---

(1) Sutherland, E. Principles of criminology, 3rd Ed. Lippincott, Philadelphia, 1939, pp 5-9.

(2) Bonger, W. Criminolity and Economic conditions. Translated by Herry Horton. Boston : Little Brown.

ارتباط بين معدلات الجريمة وسوء الأحوال الاقتصادية والفوارق الطبقية التي تتمثل في إهمال المشاريع التنموية الحيوية وتزايد معدلات البطالة والفقر وهكذا يرى جيفري أن المدخل الأساسي للسيطرة على الجريمة ومحاولة الحد من انتشارها يمكن بالضرورة في تحسين الظروف الاقتصادية للسكان [1]

وقد أكدت بعض الدراسات التي أجريت في الوطن العربي هذه النتائج حيث توصلت إلى أن غالبية المجرمين في الوطن العربي ينتمون إلى طبقة الفقراء والعمال غير المهرة [2]

وتزداد أهمية هذا الاتجاه في تفسير الجريمة في الأردن والوطن العربي في ضوء التحولات الواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي اجتاحت الوطن العربي والتي أدت إلى أن يصبح هذا الوطن من المراكز العالمية للمال والاستثمار والتجارة وظهور الفقر والبطالة وانتشار بعض أشكال الفساد المالي والإداري، إضافة إلى المجاعات والتشرد وتدني الخدمات الصحية والسكنية في الأحياء الشعبية مما ساهم في خلق البيئة المناسبة لأنواع جديدة من الجرائم المالية والاقتصادية مثل جرائم الاختلاس والمشاريع الوهمية وجرائم النصب والاحتيال وتهريب الأموال وتزوير العملة والشركات الوهمية ومما يستدعي اجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية للوقوف على أسبابها واقتراح أفضل السبل لمعالجتها [3]

---

(1) Jeffery, R. Crime prerention through environment design. Sage Publication, 1977, p 314.

(٢) محمود حسن. الأسرة ومشكلاتها. القاهرة: دار المعارف ١٩٧٧، ص ٩٥-٦٠

(٣) المنظمة العربية للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلة الجنائية القومية، ١٩٧٣م، عدد ٣٠٠١، مجلد ٢٣، ص ١٢٩

ج ـ الدراسات السابقة

أجري العديد من الدراسات حول الجريمة محلياً وعربياً وعالمياً وقد توصلت تلك الدراسات إلى بعض التعميمات والنتائج التي تشابه أو تتعارض مع بعضها البعض نتيجة للبيئات الجغرافية والبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، إذ نلاحظ أن بعض المجتمعات تزداد فيها نسب جرائم من أنواع محددة بينما تنخفض جرائم أخرى في مجتمعات ثانية. فعلى سبيل المثال كشفت بعض الدراسات عن تزايد جرائم العنف والجنس والمخدرات في البلدان المتقدمة، بينما تزداد جرائم السرقة والاحتيال والإيذاء في بلدان العالم الثالث.

أما في البلدان العربية والإسلامية فإننا لا زلنا نرى معدلات متدنية من الجرائم بمختلف أنواعها نتيجة للنظم الدينية والاجتماعية والأسرية السائدة في العالم العربي والتي تعد أكثر الموانع ضد الجريمة. هذا وقد بتنا نشاهد مظاهر جديدة ومتزايدة من أنماط الجرائم بمختلف أشكالها وأنواعها وبمعدلات تزداد سنوياً في مختلف البلدان العربية مما يستدعي إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات للوقوف على أسبابها ووضع الخطط لمحاربتها والحد من انتشارها، ومن الدراسات والأبحاث التي أجريت حول الجريمة في الأردن دراسة أحمد ربايعة حول «أنماط الجريمة في المجتمع الأردني» والتي أظهرت أن جرائم القتل والسرقة وإعطاء شيك بدون رصيد وهتك العرض هي من أكثر الجرائم انتشاراً في الأردن، كما بينت الدراسة أن الجرائم بمختلف أشكالها تنتشر في المدن أكثر من الريف ما عدا جريمة الفرار من الخدمة العسكرية التي تنتشر في الريف أكثر من المدينة. وأظهرت

الدراسة وجود علاقة بين الهجرة من الريف إلى المدن والسلوك الإجرامي كما كشفت عن وجود ارتباط بين تدني المستويات المعيشية والثقافية والجريمة[1]

وأظهرت دراسة خليل درويش حول السرقات في الأردن أن قطاع الشباب أكثر القطاعات ارتكاباً للسرقات وأن من بين أهم الأسباب للسرقة الفقر والبطالة وتدني المستويات التعليمية وتأثير رفاق السوء[2]

أما دراسة عبد المهدي السودي فقد كشفت عن انتماء غالبية مرتكبي جرائم السرقات إلى فئة الذكور من الشباب العاطلين عن العمل وأن ثلثي هذه السرقات كانت من نوع الجنح وأن المنازل والمحلات التجارية كانت الهدف الأول للسرقات لعلم السارقين باحتفاظ المواطنين بالنقود والصناعات الذهبية في منازلهم.

واقترحت الدراسة ضرورة توفير فرص العمل للشباب الأردني وذلك للتخلص من البطالة وتوفير دخل مناسب للشباب يحميهم من اللجوء إلى السرقات. كما افترضت الدراسة ضرورة توعية المواطنين حول أفضل السبل لحماية أموالهم ومنازلهم عن طريق إيداع الأموال في البنوك وتركيب أجهزة إنذار وحماية مناسبة على المنازل والمحلات التجارية وضرورة ترسيخ القيم الخلقية في المناهج الدراسية[3]

---

(١) أحمد ربايعة. أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها، دراسات، ١٩٨٥، مجلد ١٠٢، عدد ١١، ص ١٩٠-١٩١

(٢) خليل درويش. ظاهرة السرقة في الأردن. دراسات، ١٩٩٤، مجلد ١ (أ) عدد ٤، ص ١٥١-١٩٣

(٣) عبد المهدي السودي. تطور جرائم السرقة في الأردن. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مجلد ١٢. العدد ٢٣ ١٩٩٧م. ص ٨٥-٨٦.

وأظهرت الدراسات التي أجريت في الأردن حول جنوح الأحداث عن زيادة الجرائم التي يرتكبها الأحداث في الأردن، وعن وجود علاقة وثيقة بين سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والأسرية المحيطة بالأحداث وبين ارتكابهم للجرائم [١]

كما بينت دراسة أخرى لأحمد ربايعة حول الجريمة في بعض الدول العربية أن العمر والقيم والحالة الزواجية والمهنية عوامل أساسية تؤثر في تباين الجريمة وأنواعها وأن الجريمة تتركز في الفئات العمرية دون الثلاثين وفي المستويات التعليمية المتدنية وأن الفقر هو الدافع الأول لارتكاب الجرائم في البلدان التي أجريت حولها الدراسة وهي السودان، مصر، الأردن.

كما كشفت الدراسة أن نسبة الجرائم أعلى في المدن منها في الريف وأن بعض الجرائم كالسرقة وتعاطي المخدرات والقتل والإيذاء هما أكثر أنماط الجرائم انتشاراً في المجتمع العربي [٢]

أما الدراسات التي أجراها مصطفى العوجي والتي تركزت حول تحليل الجريمة دولياً وإقليمياً فقد كشفت عن علاقة عكسية بين درجة العنف في ارتكاب الجريمة ودرجة تطور المجتمع [٣]

أما الدراسة التي أجراها عاطف عبد الفتاح حول الجريمة في الوطن

---

(١) محيي الدين توق. ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن : دراسة استطلاعية. مجلة دراسات، ١٩٨٠، مجلد ٧، عدد ٢، ص ١٠

(٢) أحمد ربايعة. أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. الرياض : المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٤، ص ٢٨٥-٢٨٧

(٣) مصطفى العوجي. دروس في العلم الجنائي : الجريمة والمجرم. بيروت : مؤسسة نوفل، ١٩٨٣م، ص ٨٢.

العربي فقد كشفت عن وجود علاقة بين البطالة والجريمة وأن الجريمة تنشط في حالات انخفاض الدخل، طول فترة البطالة، تدني مستوى التعليم والتفكك الأسري وأقران السوء [1]

كما كشفت بعض الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية على أن الجريمة بشتى أنواعها تنتشر في المدن أكثر من المناطق السكنية الأخرى وعن وجود ارتباط بين تدني المستويات الاقتصادية والثقافية وازدياد معدلات الجريمة [2]

وكشفت إحدى الدراسات في الكويت عن ازدياد نسب الجرائم التي يرتكبها غير الكويتيين عن تلك المرتكبة من الكويتيين، وأن فئة الشباب هي الفئة التي تمارس الجريمة أكثر من غيرها وأن من بين أهم الدوافع لارتكاب السرقات والفقر والاغراءات المادية وأصدقاء السوء [3]

كما توصلت الدراسات والأبحاث التي أجريت في أمريكا وأوروبا من قبل فيلسون (Felson) وكوهين (Cohen) و (Setherland) وبونجر (Bonger) عن ازدياد نسب الجرائم في الأحياء المكتظة أكثر من غيرها، وزيادة نسبة الشباب في ارتكابها وعن تمركز الجريمة بأنواعها المختلفة في المناطق الشعبية التي تتصف بالتلخف وقلة الخدمات أكثر من غيرها [4]

---

(١) عاطف عبد الفتاح عجوة. البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ١٩٨٦م، ص ٢٥٠-٢٥٦

(٢) عارف العطار. الإجرام الخاص: نموذج لإجرام الريف في العراق. بغداد: مطبعة العارف، ١٩٦٣م. كذلك Clinard BM, Op Cit, p. 99.

(٣) وزارة الداخلية الكويتية. دائرة البحوث والمتابعة. أثر العوامل الاجتماعيةوالاقتصادية على جرائم السرقات وأنماطها في الكويت، ١٩٨٢

(4) Cohen, L. E. Felson, M. 1980 Land Property Crime Rates in the U.S.A. :A.J. Sociology Vol. 85 No. 1, pp 90-118. and Clinard, Sociology of Devont Behavior Rinhart, N. Y.

المبحث الثاني : حجم الجرائم في الأردن واتجاهاتها وأنواعها

١ـ الواقع الديموغرافي الاجتماعي في الأردن

يبلغ عدد سكان الأردن حوالي (٤,٥) مليون نسمة يعيشون في بقعة جغرافية شبه صحراوية مساحتها حوالي ٩٠ ألف كلم٢، وقسم الأردن إدارياً إلى ثلاث عشرة محافظة. تتفاوت في المساحة وعدد السكان. وتجدر الإشارة هنا إلى أن توزيع السكان يتناسب عكسياً مع مساحة تلك المحافظات إذ تزداد الكثافة السكانية في المحافظات قليلة المساحة مثل عمان والزرقاء وإربد والبلقاء وتتناقص في المحافظات الواسعة مثل معان والكرك والطفيلة والعقبة ومأدبا.

ويشغل الأردن موقعاً متوسطاً بين خمسة أقطار عربية هي السعودية والعراق وسوريا وفلسطين ومصر مما يجعله حلقة وصل واتصال مع هذه البلدان في مجال التجارة والعمالة والسياحة البينية وممراً بينها وبين بعض البلدان الأوروبية مما يجعله يتأثر ويؤثر في بعض أنماط وأنواع الجريمة التي تنتقل عبر الحدود مثل المخدرات وتجارة الأسلحة والتهريب عبر الحدود الواسعة والمعابر المختلفة بينه وبين هذه الدول.

ويعتبر المجتمع الأردني كغيره من المجتمعات العربية من المجتمعات الشابة إذ يشكل من هم دون سن ١٥ سنة حوالي (٤٠٪) من السكان مما يرفع معدل الإعالة فيه حيث تبلغ (١ : ٥) أشخاص وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الصناعية حيث تبلغ (١ : ٢) وفي الدول النامية (١ : ٣) أشخاص.

إضافة إلى ذلك يعاني المجتمع الأردني من ظاهرتين خطيرتين لهما علاقة وثيقة بالجريمة وهما ظاهرة الفقر وظاهرة البطالة. فقد وصلت نسبة

البطالة بين الطبقة العمالية حوالي (٢٠٪) من المؤهلين والراغبين بالعمل بينما يعاني أكثر من مليون مواطن من الفقر وتشير البيانات الحديثة إلى أن نسبة من يعانون فقراً مدقعاً هي بحدود (٢ , ٨٪) إضافة إلى (٢٦٪) من السكان يعانون من الفقر المطلق. ومما يفاقم هذا الوضع انتشار البطالة بين أفراد الأسر الفقيرة حيث وصلت نسبة البطالة (٣٤٪) في الأسر الفقيرة فقراً مدقعاً وإلى (٢٦٪) في الأسر الفقيرة فقراً مطلقاً[1]

أما على الصعيد السياسي الاجتماعي فإن الأردن يمر بمرحلة انتقالية إذ بدأت بعض التحولات الديمقراطية تأخذ طريقها على صعيد السياسة الأردنية الداخلية من أبرز مظاهرها إجراء الانتخابات النيابية العامة في مواعيدها الدستورية والسماح بالتعددية الحزبية وإنجاز الميثاق الوطني وقانون المطبوعات والنشر وحرية الصحافة وغيرها. إلا أن هذه التحولات لا تزال في نطاق الشكلية أكثر منها تحولاً حقيقياً للديمقراطية فالمعارضة مستبعدة من الحكم والأحزاب مشلولة الحركة وغير فاعلة على الساحة السياسية. أما على الصعيد الاجتماعي فإن المجتمع الأردني بدأ بالتحول من النمط البدوي الريفي إلى الطابع الحضري حيث يعيش أكثر من (٧٠٪) من سكانه في تجمعات حضرية وذلك بفضل تركيز الخدمات في بعض المدن الكبرى مثل عمان والزرقاء وإربد وانتقال الناس من الأرياف إلى هذه المدن مما أدى إلى ظهور ما يعرف بظاهرة الأحياء الشعبية ذات الاكتظاظ السكاني وتدني مستوى الخدمات العامة كالاسكان والصحة والمجاري وتدني المستويات الاقتصادية والتفكك الأسري والتي تشكل بيئة مناسبة للإجرام والسلوك المنحرف.

ومن أبرز هذه التحولات تلك التي أصابت البناء الأسري حيث تحولت

---

(١) تصريح رسمي لوزارة التنمية الاجتماعية. جريدة الرأي، الثلاثاء ٢٥/٨/ ١٩٨٨، ص ٣.

غالبية الأسر الأردنية من النمط الممتد إلى النووي ولكن دون أن يرافق هذا التحول تغييراً جذرياً في حجم الأسرة والتي لا تزال من أكبر أحجام الأسر في العالم وبمتوسط ٦ أشخاص. وقد رافق هذا التحول تغيير في نمط القيادة في الأسرة حيث بدأت تتحول القيادة في الأسرة من النمط الأبوي التقليدي إلى نمط المشاركة والديمقراطية التي فرضها الواقع الجديد للأسرة نتيجة لتعليم المرأة وعملها وظهور الاتجاهات الفردية بين أفراد الأسرة والميل نحو الاستقلال في الذمم المالية والانجازات العلمية والعملية مما خفف وأضعف الروابط الأسرية ووسائل الضبط الأسري التقليدية مثل سيطرة الأب على أفراد الأسرة وفرض إرادته على أبنائه وزوجته.

وقد أسهمت هذه التحولات في البناء الأسري والتشكيل العشوائي للأحياء الشعبية وتدني الخدمات والمستويات الاقتصادية في إضعاف الروابط الاجتماعية والقيم الأخلاقية والدينية وبخاصة نتيجة لهذا الاختلاط بين أشخاص من بيئات وثقافات وأيدولوجيات متنوعة من داخل الأردن وخارجه من العمالة الوافدة ـ التي تبلغ حوالي نصف مليون نسمة ـ مما ساهم في زيادة معدلات الجريمة وتنوع وسائلها وأشكالها.

وقد رافق هذه التحولات الاجتماعية والسياسية تحولات أخرى هامة على صعيد الأهداف والقيم الاجتماعية حيث ظهرت قيم وأهداف جديدة تؤكد على أهمية الانجاز والنجاح والثروة وأصبحت الثروة عنوان النجاح والهيبة والمنزلة الاجتماعية الرفيعة مما خلق ضغوطاً اجتماعياً شديدة على أرباب الأسر والجيل الجديد للحصول عليها باعتبارها مفتاح النجاح والاحترام في المجتمع مما فتح المجال لإقدام بعض الأشخاص على ارتكاب مختلف أنواع الجرائم لتحقيق هذا الهدف مثل السرقة والاحتيال والتزوير وحتى القتل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التحولات تكاد تكون عامة في مختلف ارجاء الوطن العربي حيث تمر غالبية أقطاره بمرحلة انتقالية على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية مما يجعل مشكلات الجريمة ودوافعها وبالتالي وسائل ضبطها والحد من انتشارها متشابهة مما يستدعي إجراء المزيد من الدراسات المقارنة والمشتركة بين المهتمين والباحثين والمختصين في مختلف الأقطار العربية.

٢ـ حجم ومسار الجريمة للأعوام (١٩٨٨ـ١٩٩٧م)

تشير البيانات الواردة في جدول (١) أن عدد الجرائم التي ارتكب في المملكة خلال العقد الأخير قد بلغت (٣١٩١٠٠) جريمة بمعدل سنوي مقداره (٣١٩١٠) جريمة وبمعدل شهري (٣١٩٠) جريمة، ومن تحليل البيانات الاحصائية نلاحظ أن متوسط الزيادة السنوية للجرائم التي وقعت في الأردن خلال هذه الفترة هو (٧ , ٩٪) أي أن عدد الجرائم قد تضاعف خلال السنوات العشرة الأخيرة وأن معدل الزيادة السنوية للجرائم هو أكثر من ضعف معدل الزيادة السنوية للسكان والبالغ (٤ , ٣٪) [١]. ويلاحظ أن متوسط الزيادة السنوية قد تضاعف في هذا العقد مقارنة بالعقد الماضي حيث بلغ معدل الزيادة السنوية للأعوام (١٩٨١ـ١٩٩٠) (٤ , ٣٪) [٢]

ويمكن للبحث العلمي أن يساهم من خلال الدراسات المسحية لأنواع الجرائم وظروفها والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها من تفسير أسباب هذا التزايد في الحجم وبخاصة وأن هذا التزايد يفوق التزايد السكاني بحوالي الضعف.

---

(١) دائرة الاحصاءات العامة. التعداد العام للسكان، ١٩٩٤

(٢) التقرير الاحصائي الجنائي، ١٩٩٠م، ص ٩

الجدول رقم (١)

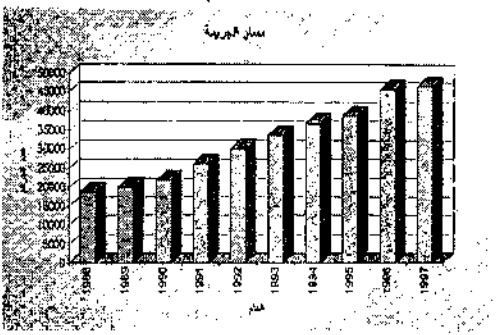

٣ـ أنواع الجرائم من حيث خطورتها

وتفيد البيانات الاحصائية التي تم فحصها أن غالبية الجرائم التي وقعت في المملكة خلال هذه الفترة (١٩٩٠ـ١٩٩٧) قد كانت من الجرائم البسيطة (الجنح) بينما لم تشكل الجرائم الخطرة (الجنايات) أكثر من (١٠٪) من إجمالي الجرائم العامة. كما هو واضح في جدول رقم (٢)

الجدول رقم (٢)

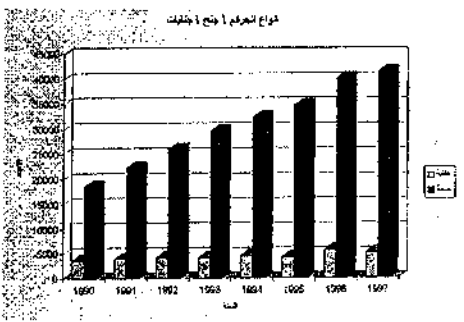

٤ـ المكتشف والمجهول من الجرائم

هذا وقد تبين لنا من خلال فحص البيانات الاحصائية الجنائية خلال فترة الدراسة أن غالبية الجرائم التي وقعت في الأردن قد تم اكتشافها حيث بلغت نسبة المكتشفة حوالي (٩٣٪) بينما لم تتمكن السلطات الأمنية من اكتشاف (٧٪) من هذه الجرائم كما هو اضح في الجدول رقم (٣).

هذا ويعتبر الأردن في طليعة الدول في اكتشاف الجريمة حيث بلغت عام ١٩٩٤م، (٤ , ٩٤٪) بينما بلغت في الأرجنتين (١٢٪) وفي إيطاليا (٥ , ٢٥٪) وفي بنغلاديش (٤ , ٩٣٪) وفي الدنمارك (٧ . ٢٠٪) وفي السويد (٣٠٪) وفي فنلندا (٦٦٪) وفي لبنان (٦ , ٢٤٪) وفي اليابان (٤٥٪) وفي الكاميرون (٩٢٪)[1]

(١) التقرير الاحصائي الجنائي. ١٩٩٦م، عمان ص ٢٢١

الجدول رقم (٣)

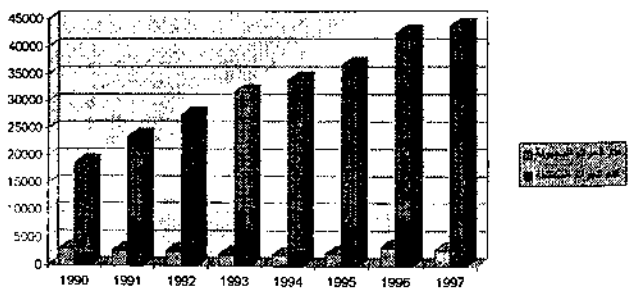

(١) التقرير الحصائي الجنائي. ١٩٩٢م، ص ١٨

٥ـ نسبة الجرائم إلى عدد السكان

يعتبر حجم الجريمة إلى عدد السكان من المقايس الدولية التي تقاس من خلالها أعداد ونسب الجرائم في المجتمع وهي من المؤشرات الهامة على مدى شيوع الجريمة في المجتمع أو علامة على صحته واستقراره.

وتشير البيانات الاحصائية التي تم فحصها أن نسبة الجرائم إلى عدد السكان هي في تزايد مستمر حيث بلغت نسبة الزيادة لعام ١٩٩٧م عن نسبة سنة الأساس ١٩٨٨ حوالي (٦٢٪) لكل ١٠٠ ألف من السكان، حيث زاد عدد الجرائم من ٦٢٦ جريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ١٩٩٨م إلى ١٠١٦ جريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان عام ١٩٩٧م. ويجب الملاحظة هنا وحتى لا تكون هذه الأرقام مضللة أن عدد السكان قد زاد هو الآخر خلال هذه الفترة حيث زاد من ثلاثة ملايين عام ١٩٨٨م إلى ٤,٥ مليون نسمة عام ١٩٩٧م، أي بزيادة مقدارها حوالي (٥٣٪) خلال نفس الفترة. أنظر جدول رقم (٤).

ومما يجدر الإشارة إليه أن نسبة الجرائم إلى عدد السكان قد تضاعفت خلال العقد الأخير مقارنة بالعقد الماضي حيث بلغ حجم الجريمة مقارنة بعدد السكان لكل ١٠٠ ألف من السكان (٢٣٪) خلال الأعوام ١٩٨١ـ١٩٩٢ [١]

(١) التقرير الاحصائي الجنائي، ١٩٩٢م، ص ١٨

الجدول رقم (٤)

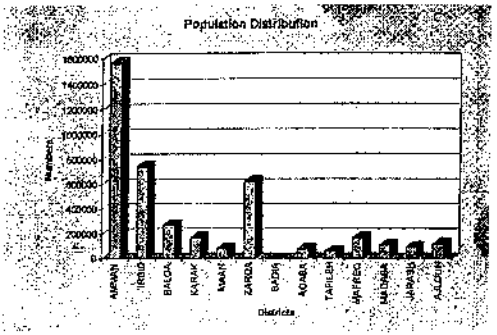

وبمقارنة حجم الجرائم في الأردن لكل مائة ألف من السكان نجد أن هذا الحجم لا يزال متدنياً مقارنة مع بعض الدول الأوروبية حيث بلغت في الأرن عام ١٩٩٤م (٨٩٨) جريمة مقابل (٣٨٢٨) جريمة في إيطاليا و(٥٨٣٧٥) جريمة في بلجيكا و (١٠٥٢١) جريمة في الدنمارك ، (١٢٦٢٠) في السويد ، (١٠٣٥١) في كندا، بينما نجد هذا الحجم مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع بعض الدول العربية والدول النامية حيث بلغ هذا الحجم في نفس العام (١٣٠) جريمة في السعودية ، و(٦٥٦) جريمة في لبنان ، و (١٨٦) جريمة في الكاميرون ، و (٦٢) جريمة في بنغلاديش [١]

تدل هذه المؤشرات على خطورة الجرائم في الأردن مما يستدعي ضرورة التصدي لها عن طريق إجراء الدراسات والأبحاث العلمية حولها وعدم

---

(١) التقرير الإحصائي الجنائي. ١٩٩٦م، ص ٢٢١

الركون إلى المقولات التقليدية التي تركز على تدني مستويات الجريمة إلى عدد السكان في الأردن مقارنة بغيرها من الدول الأجنبية . إذ لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تسارع معدلاتها وتنوع أشكالها مقارنة بمحدودية الموارد المخصصة لمكافحتها مما يستدعي استقطاب جميع الجهود الرسمية والشعبية للتصدي لها وبخاصة في إطار التعاون بين المؤسسات الاجتماعية والسلطات الأمنية ومحاولة وضع برامج تثقيفية تعليمية حول مخاطر الجريمة وبيان أفضل السبل لمكافحتها ومن المفيد الاستفادة من خبرات الدول العربية والأجنبية في هذا المجال .

٦ـ التوزيع الجغرافي للجرائم

تبين البيانات التي جرى فحصها خلال الفترة الأخيرة ١٩٩٠ـ١٩٩٧م، إلى وقوع (٢٨٠١٨٢) جريمة في الأردن توزعت على محافظات ومناطق المملكة بنسب متفاوتة ومتقاربة من نسب التمثيل السكاني لهذه المحافظات . وتفيد البيانات الواردة في جدول رقم (٦) أنه وقع في العاصمة عمان ما نسبته (٤٠ . ٧٪) من إجمالي الجرائم التي وقعت في الأردن خلال السنوات المذكورة وهي نسبة مقاربة تمثيلها السكاني والبالغة (٣٨ , ٢٪)، كما وقع في إربد ما نسبته (١٨٪) وهي نفس نسبة تمثيلها السكاني والبالغة (١٨ , ٥٪) من السكان وكذلك محافظة الزرقاء التي وقع فيها ونسبة (١٤ , ٢٪) من حجم الجرائم بينما نسبة تمثيلها السكاني (١٥ . ٢٪) .

ومن الملاحظ أن نسب الجرائم في كل من محافظة الكرك والبالغة (٢ , ٩٪) هي أقل من نسبة تمثيلها السكاني والبالغة (٤ , ١٪) وينطبق هذا الأمر على محافظة المفرق إذ أن نسبة الجريمة بها (٢ . ٧٪) بينما نسبة تمثيلها السكاني (٤ , ١٪) .

وهكذا تشير هذه المعطيات إلى أن الجريمة في الأردن تتوزع حسب نسب التمثيل السكاني لكل منطقة من مناطق المملكة بزيادة أو نقص تقل عن (٢٪)، وبذلك لا يصدق على توزيع الجريمة ما توصلت له بعض الدراسات السابقة والتي تقول بتمركز الجريمة بالمدن والمناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية إذا ما أخذنا التمثيل السكاني بعين الاعتبار

وهكذا فإن دور البحث العلمي في الوطن العربي هو فحص بعض النظريات والنتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات في المجتمعات الغربية من خلال إجراء الدراسات المقارنة على واقع الجريمة في الوطن العربي إذ من الخطأ القبول بتعميمات الدراسات الغربية على واقع الجريمة في الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص دون دراسات علمية تثبت ذلك.

وهكذا تصبح من المهام المطلوبة للبحث العلمي فحص صدق بعض التعميمات الغربية ومدى انطباقها على المجتمعات العربية وذلك عن طريق إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية المقارنة.

الجدول رقم (٥)

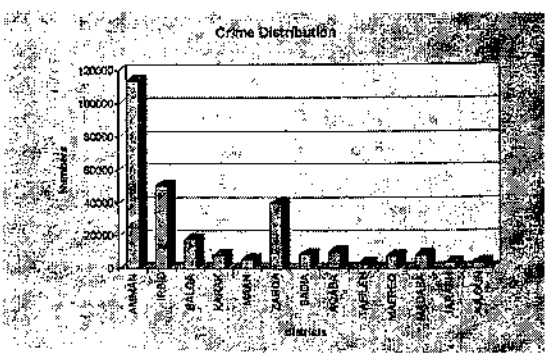

٦ـ توزيع الجرائم حسب أشهر السنة

أما فيما يتعلق بالنظرية الجغرافية وتأثير العوامل المناخية على حجم الجريمة فتشير البيانات الواردة في جدول رقم (٦) إلى أن حجم الجريمة في الأردن يزداد بشكل عام في أشهر الصيف عنه في أشهر الشتاء إذ تفيد البيانات التي تم فحصها زيادة نسبة الجرائم في شهر حزيران، تموز، آب، وأيلول والتي تراوحت بين (٩٪) إلى (١٠,٥٪) بينما تراوحت نسب الجريمة في بقية أشهر السنة ما بين (٦,٥٪) وهي أدنى نسبة في شهر شباط و (٨,٩٪) في شهر تشرين أول.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة في الأردن بأن أشهر الصيف هي الأشهر التي تشهد عودة العمال الأردنيين من الخارج لقضاء إجازاتهم الصيفية إضافة إلى حضور العديد من السياح والزوار للمملكة لمشاهدة آثاره ومواقعه التاريخية والدينية والتمتع بمناخه المعتدل : إذ أن هناك حركة سكانية كثيفة يرافقها نشاطات اقتصادية موسمية تجتذب عمالة وافدة وهكذا فإن كل هذه الظروف تساهم في زيادة أحجام الجريمة المرتكبة في الصيف.

ويحتاج هذا الأمر هو الآخر إلى مزيد من الأبحاث العلمية لتحديد الأسباب الحقيقية لزيادة أحجام السرقات في الصيف في الأردن وربما في غيره من الأقطار العربية إذ أن التفسير الذي أعطيناه هو تفسيرنا الخاص والنابع من خبرتنا ومعرفتنا بواقع المجتمع الأردني.

الجدول رقم (٦)

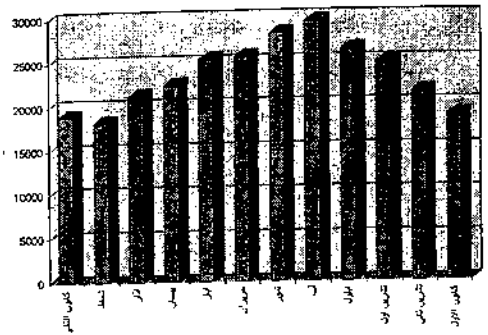

٦ـ أنواع الجرائم

تقسم الجرائم في الأردن إلى عدة أنواع من أهمها :

١ـ الجرائم التي تقع على الإنسان مثل القتل العمد والقتل الخطأ والشروع بالقتل والإيذاء البليغ والانتحار

٢ـ الجرائم التي تقع على الأموال مثل : جرائم السرقات، وجرائم الاحتيال، وجرائم سرقة السيارات.

٣ـ الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة مثل : الاغتصاب، وهتك العرض، والدعارة، التعرض للآداب العامة والأفعال المنافية للحياء، والزنا، والإجهاض وغيرها.

٤ـ جرائم الأحداث.

٥ـ المخدرات.

هذا وقد تم الاكتفاء بدراسة نماذج من هذه الجرائم لإعطاء صورة واضحة ودقيقة عن واقع الجريمة في الأردن وبيان مدى الحاجة إلى إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حولها.

١ـ جرائم القتـــل

تعد جرائم القتل من أبشع الجرائم التي قد يرتكبها الإنسان لأنها تؤدي إلى فقدان الإنسان لحياته تلك الحياة المقدسة بكل الشرائع السماوية والدنيوية، قال تعالى ﴿ولا تقتلوا النفس التي حرم اللّه إلا بالحق﴾ [١]، وقال أيضاً : ﴿ومن قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً﴾ [٢]

ومن خلال فحص البيانات المتعلقة بجرائم القتل العمد خلال السنوات الأخيرة ١٩٩٠ـ١٩٩٧م نجد أنه قد وقع في الأردن (٧١٦) جريمة قتل أي ما يعادل (٢ , ٠٪) من إجمالي الجرائم التي وقعت في المملكة، وقد تم اكتشاف (٩٤٪) منها وبقي (٦٪) من هذه الجرائم مجهولة.

وقد كشفت البيانات التي تم فحصها فيما يتعلق بأسباب جرائم القتل في الأردن أن أسبابها متنوعة ومختلفة ولكن غالبيتها يقع ضمن إطار وعلى خليفة الخلافات الشخصية السابقة أو الآنية وتشكل ما نسبته (٣٠٪) والخلافات العائلية والدفاع عن الشرف وتشكل حوالي (٣٦٪) وتتوزيع بقية الأسباب على الخلافات المالية والثأر والمشاجرات والسرقة والتهريب وغيرها.

أما جرائم القتل الخطأ فمن أهم أسبابها العبث بالسلاح المتوفر بين أيدي المواطنين برخصة أو بدونها وتشكل (٨ , ٣٦٪) وإطلاق العيارات النارية بالأفراح والمناسبات الاجتماعية وتشكل (٣ , ٢٦٪) والإهمال والمزاح خلال تنظيف الأسلحة.

---

(١) سورة الأسراء، آية : ٣٣.

(٢) سورة المائدة، آية : ٣٢

وتشير هذه المعطيات إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات عن حجم الأسلحة المتوفرة لدى المواطنين ومدى معرفتهم بها والتعامل معها إذ تشير البيانات إلى أن الأسلحة المستخدمة على سبيل المثال في جرائم القتل الخطأ كانت من مسدسات مرخصة بنسبة (٣, ٢٦٪) ومسدسات غير مرخصة بنسة (١, ٤٢٪) وبندقية غير مرخصة (٢١٪) أما الرشاشات المرخصة وغير المرخصة فكانت نسبتها (٥, ١٠٪) [١]

وهكذا فنحن أمام ظاهرة خطيرة في الأردن والمجتمعات العربية ألا وهي الأسلحة المرخصة والأسلحة غير المرخصة على حد سواء، ومن الأمور التي يمكن اقتراحها في هذا الصدد أنه لا بد من التأكد من أن رخصة الاقتناء يرافقها حصول حامل السلاح على معلومات كافية على كيفية التعامل مع السلاح وشروط السلامة العامة وتوفير ذخائر صوتية بدل الذخائر الحية. وأما الأسلحة غير المرخصة فلا بد من جمعها والتشديد على العقوبات المترتبة على حملها واقتنائها

ويجب الاشارة هنا إلى أن حوالي (٨, ٤٣٪) من جرائم القتل تستخدم بها الأسلحة النارية و(٦, ٢٦٪) تستخدم فيها الأدوات الحادة.

٢ـ جرائم السرقات

تشكل جرائم السرقات نسبة كبيرة من بين الجرائم المرتكبة في الأردن حيث وقعت (٥٢٦٣٧) جريمة سرقة خلال فترة الدراسة شكلت ما نسبته حوالي (١٩٪) من إجمالي الجرائم التي وقعت في المملكة خلال هذه الفترة.

وتشكل السرقات البسيطة من نوع الجنح (٦٥٪) من هذه السرقات

---

(١) التقرير الإحصائي الجنائي، ١٩٩٧م، ص ٥٩.

بينما شكلت الجرائم الخطيرة (٣٥٪). أما من حيث المكتشف والمجهول فقد تم اكتشاف (٧٢٪) من جرائم السرقات وبقي الباقي مجهولاً

ويمكن للبحث العلمي أن يدرس الأساليب المستخدمة في تنفيذ السرقات وظروفها وبالتالي تصميم المواد والبرامج الإرشادية والتوعوية التي يمكن أن تساهم في الوقاية من السرقات، ومن التوصيات التي أوصت بها الدراسة السابقة في مجال الوقاية، توعية المواطنين بعد الاحتفاظ بالنقود والمجوهرات داخل منازلهم ومحلاتهم التجارية وإيداعها في البنوك وأماكن التأمين الشخصية ثم استعمال وسائل الانذار والحماية البسيطة التي قد تحمي أموالهم وممتلكاتهم من السرقة [1]

أما فيما يتعلق بأسباب السرقات فهي كثيرة ومتنوعة فهناك السرقات التي تحدث لأسباب مالية واقتصادية وفقر وأخرى تحدث نتيجة لتأثير رفاق السوء وغيرها تحدث لوجود خلل في التربية وضعف الوازع الديني، أما الخطير منها كالجرائم الاقتصادية الجنائية تحدث نتيجة للطمع بالمال والكسب السريع، وقد تبينت البيانات المتوفرة وجود علاقة بين السرقات والبطالة حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل من بين مرتكبي جرائم السرقة حوالي (٧. ٤٣٪) من بين مجموع المهن الأخرى لعام ١٩٩٧م، ومن الأسباب الأخرى وجود الصراع وعدم وجود مؤسسات شبابية أو اجتماعية أو ترفيهية تستوعب الشباب خلال العطل، إضافة إلى ضعف الدور التربوي للأسرة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى وبخاصة المدارس والجامعات وغيرها حيث شكلت نسبة الشباب من بين الجناة في جرائم السرقات (٨, ٦٢٪)

---

(١) عبد المهدي السودي : طور جرائم السرقة في الأردن، المرجع السابق، ص ٨٦٨٥.

إضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى مثل إهمال المواطنين في العناية بممتلكاتهم أو تركها دون حراسة واحتفاظهم بالأموال في منازلهم غير المؤمنة ضد السرقات [1]

أما في مجال مكافحة هذه الظاهرة فلا بد من معالجة أسبابها المتمثلة في البطالة والفقر وهذا يتطلب جهوداً رسمية وشعبية لتوفير فرص العمل والعيش الكريم للشباب واستيعابهم في مجالات العمل والانتاج إضافة إلى بناء البرامج التربوية التي تعمل على ترسيخ القيم الأخلاقية والدينية والفضيلة وطاعة القانون بصورة اختيارية في حقوقهم .

٣ ـ الجرائم الأخلاقية

تعتبر قلة الجرائم الأخلاقية والمخلة بالآداب العامة أحد المؤشرات على مدى تمسك المجتمع الأردني بالآداب والأخلاق الفاضلة التي تنادي بها قيمنا الاجتماعية ومعتقداتنا الدينية ، إن تزايد هذا النمط من الجرائم الذي بدأ ينتشر في المجتمعات العربية بشكل عام ، نتيجة للتحضر والغزو الثقافي الغربي ما هو إلا مؤشر على ضعف الوازع الديني والفقر والبطالة وغيرها من عوامل الانحلال الأخلاقي ، وقد وقع في الأردن خلال فترة الدراسة (١٠٥١٦) جريمة تمس الأخلاق والآداب العامة شكلت ما نسبته (٣,٧٪) من إجمالي الجرائم التي وقعت في المملكة .

ونظراً لخطورة هذا النمط من الجرائم على أخلاق الأمة وعقيدتها فإن الحاجة ماسة لإجراء المزيد من البحث العلمي عن أسبابها وتقديم الحلول الفعالة للوقاية منها وعلاجها وهي لا تزال في بدايتها .

---

(١) المرجع السابق .

ومما يزيد من أهمية إجراء المزيد من الدراسات حول هذه الظاهرة ما توصلت إليه إحدى الدراسات السابقة في الأردن حول انحراف الأحداث حيث بينت أن الأحداث تحت سن (١٨) سنة شكلو ما نسبته (٦٨٪) من ضحايا هذه الجرائم وأن (٤٥٪) منهم كانوا من الطلاب في المدارس وشكلت النساء (٥٢٪) من مجموع المجني عليها فيها [١]

ويتضح لنا من تحليل البيانات المتعلقة بهذا النمط من الجرائم أن المرأة وبخاصة القاصر تحت سن (١٨) سنة هي الأكثر عرضة للجرائم الأخلاقية وقد يعود ذلك إلى ضعف المرأة وارتباط جرائم الشرف بالمرأة بصورة أكثر من الرجل.

ويمكن للبحث العلمي أن يساعد في الكشف عن نواحي القصور في التربية ونمط العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء في المجتمع العربي ومحاولة تعميم البرامج التربوية والثقافية والتي تهدف إلى بناء وتنمية شخصية المرأة واستقلالها وتحصينها ضد أخطار الوقوع ضحية الجرائم الأخلاقية.

٤ـ جرائم انحراف الأحداث

تشير البيانات التي تم فحصها إلى أن مجموع الجرائم التي ارتكبها الأحداث في الأردن خلال فترة الدراسة قد بلغ (٢٧٧٣٩) جريمة كشلت ما نسبته (١٥,٦٪) من إجمالي الجرائم التي وقعت في المملكة، وهي كما نرى نسبة مرتفعة وبخاصة وهي جرائم يرتكبها أحداث من الشباب الأردني مما يعني أنهم سوف يواجهون مشاكل في حياتهم الاجتماعية والمهنية

---

(١) عبد المهدي السودي. «تطور ظاهرة الانحراف في الأردن». مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦م.

المستقبلية، إذ أن إيداع الأحداث في السجون يمكن أن يؤدي إلى تدمير فرص الحياة والعمل أمامهم وبالتالي قد يدفعهم ذلك إلى الانضمام إلى طوابير الفقراء والعاطلين عن العمل مما يعني أن نسبة كبيرة منهم قد تظل تدور في دوامة المشاكل الاخلاقية والجرائم وهي خسارة كبيرة لطاقاتهم ومستقبلهم وأمن مجتمعهم.

وهكذا يمكن للبحث العلمي أن يساهم في إجراء مسح شامل لقضايا وجرائم الأحداث للوقوف على أسبابها والظروف الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة والمحيطة بها وتقديم الحلول العملية لهذه المشكلة وبخاصة فحص دور الأسرة والمدرسة والأجهزة الإعلامية في الوقاية من هذه الآفة الخطيرة.

المبحث الثالث : دور البحث العلمي في الكشف عن بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجرمين

لا شك أن للبحث العلمي دوراً مهماً في الكشف عن أهمية الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للمجرمين لما لهذه الخلفيات من تأثير مباشر أو غير مباشر على ارتكابهم للجرائم، والبحث العلمي وحده كفيل بالإجابة على بعض التساؤلات المهمة في هذا المجال مثل : هل هناك علاقة بين نوع العلاقات والروابط الأسرية والإجرام ؟ هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي والإجرام ؟ هل هناك ارتباط بين البيئة الطبيعية والإجرام؟ وهل هناك علاقة بين المستويات الاقتصادية والفقر والبطالة والإجرام ؟

وقد كشفت الدراسة عن الأمور التالية :

الفئات العمرية للجريمة

أ ـ كشفت الدراسة من خلال تحليلها لأعمار الجناة في جرائم القتل والسرقة والجرائم الأخلاقية خلال السنوات الأخيرة ١٩٩٠ـ١٩٩٧ أن فئة الشباب من أعمار (١٨ـ٢٧) هي الفئة الأكثر ارتكاباً للجريمة، وأن نسبة ارتكاب هذه الفئة العمرية للجريمة قد بلغت (٨,٥٠٪) من جرائم القتل و(٢,٥٠٪) من جرائم السرقات و(٥٥٪) من الجرائم الأخلاقية و (٥٥٪) من جرائم الإيذاء البليغ.

وهكذا فإن نسبة مساهمة هذه الفئة العمرية بارتكاب الجرائم في الأردن هي نسبة مرتفعة وهي أكثر من ضعف نسبة تمثيلها السكاني في الأردن والتي لا تزيد عن (٣٠٪) من إجمالي سكان المملكة. وهكذا يصبح المجال مفتوح لإجراء المزيد من الأبحاث العلمية حول هذه المسألة من خلال الدراسة والتحليل مما لا يسمح به المجال في هذه الدراسة.

وهذا الأمر في الواقع يحتاج إلى جهود رسمية وشعبية واسعة إذ لا بد من إجراء دراسة مسحية شاملة لواقع وظروف هذه الفئة الشبابية لتكون قاعدة بيانات ومعلومات أساسية ومرجعية لهذا الموضوع وقد يكون من المفيد قيام بعض المؤسسات المتخصصة في دراسة الجريمة بصورة مقارنة في بعض الأقطار العربية وذلك من قبل فريق متكامل بميزانية معقولة.

ب ـ المهن والجريمة : أما فيما يتعلق بأنواع مهن الجناة فقد كشفت الدراسة عن أن نسبة كبيرة من المجرمين قد كانوا من العاطلين عن العمل وغالبيتهم ينتمون إلى أسر كبيرة وفقيرة.

حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل في ارتكاب جرائم القتل (٣٤٪) وشكلوا (٦,٤٥٪) من مرتكبي جرائم الاحتيال و(٥,٤٢٪) من مرتكبي

جرائم السرقات و(٧ . ٣٢٪) من مرتكبي الجرائم الأخلاقية، (٧ , ٦٢٪) من مرتكبي جرائم الإيذاء البليغ.

وهكذا فإن هناك دوراً كبيراً يمكن أن يلعبه البحث العلمي في دراسة الأوضاع الهامة للعاطلين عن العمل في الأردن والبلدان العربية حيث أن هذه الفئة هي فئة الشباب ذات الطاقات الكبيرة وأن إهمالها وتركها على هامش الحياة الاجتماعية والاقتصادية يعني حرمانها من فرص العيش والحياة الطبيعية مما يعني إمكانية تحولها للجريمة لإشباع حاجاتها إضافة إلى إمكانية توجهها لبعض الأيديولوجيات ذات التوجهات العدائية للأنظمة والقوانين واحتمالية انضمامها للمنظمات والجماعات الإرهابية.

المبحث الرابع : دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة

لا شك أن الوقاية من الجريمة قبل وقوعها هدف سام يجب أن تؤكد عليه السياسات الرسمية في مكافحة الجريمة إذ أن الوقاية خير من العلاج، والوقاية لا يمكن أن تتم إلا بتوفير المعلومات المفصلة والدقيقة عن أنواع الجرائم التي تحدث وظروف حدوثها ودراسة جميع التفصيلات عن مرتكبيها، ولا بد من الاعتراف بأن أسباب ودوافع ارتكاب الجريمة تختلف من شخص لآخر ومن ظرف لآخر ومن نوع لآخر فدوافع وأسباب جرائم القتل تختلف عن دوافع مرتكبي السرقات أو الجرائم الأخلاقية أو انحراف الأحداث ومن أهم أسباب الجرائم :

١ـ الأسباب الاجتماعية والاقتصادية

تشهد المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الأردني بشكل خاص حالة انتقالية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فهناك التغير من الأسرة الممتدة التقليدية إلى الأسرة النووية التي ينشغل أربابها

بالعمل ويغيبون عن بيوتهم ساعات طويلة، مما يؤدي إلى ضعف الترابط الأسري وضعف إشراف الآباء على أبنائهم. وهناك الهجرة من الريف إلى المدينة وما يرافق هذه العملية من تناقض وصراع بين القيم الاجتماعية القديمة والجديدة، وهناك الفوارق الصارخة في المستويات الاقتصادية والثقافية بين سكان المدن والمهاجرين إليها من الأرياف أو من العمالة الوافدة من مختلف دول العالم، بما تحمله من عادات وأنماط سلوكية واتجاهات متناقضة. أضف إلى ذلك تغلغل الفقر والأمية في الأوساط الشعبية، حيث لا يتمكن العديد من سكان المجتمع العربي من إشباع حاجاته الأساسية، اضافة لما يتعرضون له من حرمان اقتصادي وسكني وتعليمي وصحي وسياسي، الأمر الذي يؤثر سلبياً على قيمهم واتجاهاتهم نحو النظم الاجتماعية والأخلاقية والدينية، ويدفع ببعضهم نحو التمرد على هذه النظم والقيم الاجتماعية ويتجهون نحو الإجرام.

لقد أثبتت الدراسات والأبحاث العلمية التي سبق الإشارة إليها وجود علاقة وثيقة بين الفقر والبطالة وتدني مستوى الخدمات التعليمية والصحية والسكنية وانعدام فرص العيش الكريم من جهة والإجرام من جهة أخرى.

وهكذا فنحن في أمس الحاجة في الوطن العربي إلى إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجرمين وكذلك للبنية الجغرافية والسكنية لنتمكن من التوصل إلى الأسباب والدوافع التي تدفع بعض الناس دون غيرهم للجوء إلى الجريمة، ومحاولة البحث عن مجالات تشغيل العاطلين عن العمل من أجل أشباع حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم.

٢ـ ضعف الوازع الديني

لا شك أن الإسلام وجميع الأديان السماوية قد جاءت تحث وتشجع على عمل الخير والمحبة والتكافل والتعاون ومحاربة الشر والجريمة، ولذلك كانت الجرائم قليلة الحدوث في المجتمعات الإسلامية الأولى عندما كان المسلمون يتمسكون بتعاليم دينهم الحنيف حيث كانوا خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومع ابتعاد الناس عن صميم التعاليم الإسلامية وانتشار القيم المادية الاستهلاكية والمظاهر حتى أصبح التسابق نحو إشباع هذه الحاجات والأهداف طاغياً على كل شيء آخر مما دفع بعض الأشخاص لانتهاج سبل الشر والجريمة لإشباع حاجاتهم وأهدافهم كالسرقة والتزوير والفساد والرشوة وغيرها. فأصبح المال هو الهداف ولا يهم كيف يحصل عليه بعض الناس بالحلال أم الحرام بالجهد والتعب أم السرقة.

٣ـ ضعف الدور الذي تقوم به المؤسسات التربوية والإعلامية

إن ضعف الدور التربوي للمدرسة ووسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون وغيرها قد ساهم في إفساح المجال أمام بعض الأفراد لإشباع حاجاتهم وطموحاتهم بالطرق غير المشروعة وقد أصبحت بعض البرامج الإذاعية والتلفزيونة إحدى الوسائل التعليمية لبعض الجرائم الأخلاقية والمادية فيما تعرضه من مسلسلات وأفلام وحكايات وقص تمجد أبطال الجريمة والخارجين عن القانون والعنف وغيرها من الجرائم، إضافة إلى المواد والصور الخليعة التي تنشرها بعض المجلات والكتب الرخيصة وبخاصة في مجال الجنس والانحرافات السلوكية.

ونحن في أمس الحاجة إلى إجراء المزيد من الأبحاث العلمية حول

دور المؤسسات التعليمية في ترسيخ القيم الاجتماعية والدينية الأصيلة ومدى تأثير البرامج التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة على انتشار الجريمة ودورها في الوقاية منها

الخاتمـــــة

في ختام هذا البحث نجد أن حجم الجريمة في الأردن قد تضاعف خلال العقدين الأخيرين مما يشير إلى خطورة هذه الظاهرة على أمن المجتمع وبخاصة وان انتشارها يزداد في أوساط الشباب العاطلين عن العمل، وقد كشفت الدراسة عن أن الجريمة في الأردن تتوزع على مختلف مناطق المملكة بشكل يتناسب مع نسب تمثيلها السكاني، كما كشفت عن أن نسب الجرائم إلى عدد السكان قد تضاعف هو الآخر خلال هذه الفترة، وأن هذه النسبة لا تزال متدنية مقارنة مع بعض الدول الغربية ومرتفعة إذا ما قورنت ببعض الدول العربية.

كما بينت الدراسة أن غالبية الجرائم في الأردن هي من الجرائم البسيطة التي تصنف جنح وأن السلطات قد تمكنت من إكتشاف حوالي (٩٣٪) منها.

ومن الأمور الهامة الأخرى التي كشفت عنها الدراسة أن السلطات الأردنية تهتم بعملية محاربة الجريمة وإلقاء القبض على المجرمين وتسجيل المعلومات الإحصائية أكثر من اهتمامها بإجراء الدراسات العلمية حول الجريمة وأسبابها ودوافع ارتكابها وظروف حدوثها ولذلك توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول الجريمة ومرتكبي الجرائم في الأردن وذلك من أجل وضع قاعدة بيانات حول أنواع وأشكال الجرائم في الأردن والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجرمين حتى يتسنى الإستفادة منها لكل الباحثين والمهتمين في مكافحة هذه الظاهرة

واقتراح أفضل السبل للوقاية منها.

The main of this paper is to study the size and extent of the crime problem and the role of scientific research on uncovering this problem in Jordan. To do this the paper examined the official records of all crimes committed in Jordan during 1990-1997, including their size, population ratios, distribution and reviewed articles published on this issue.

The article revealed four important matters :

1- That crime rate has doubled during the last two decades.

2- That Jordanian authorities anre interesting in fighting crime and in statistical recording more than studying and analyzing theses crimes.

3- That about have of the criminals in Jordan are young and unemployed.

4- That there is an urgent need for scientific research on this issue to study their causes and the social characteristics of the criminals.